

# الوزير الأول ينفي نفيًا قاطعًا الإشاعة المجانية .. يهيم مجانية التعليم العالي

نفي رئيس الحكومة، الدكتور سعد الدين العثماني، نفيًا قاطعًا عزم الحكومة اتخاذ أي قرار يروم التخلي عن مجانية التعليم العالي.

وتأسف رئيس الحكومة، خلال افتتاحه الاجتماع الأسبوعي للمجلس الحكومي المنعقد صباح يومه الخميس 4 يناير 2018، لكون البعض يروج بأن مشروع القانون المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يتضمن تراجعًا عن مجانية التعليم، مشددًا على أن هذا الأمر "غير صحيح بالمرّة، لأن النص الذي نعرضه اليوم في المجلس الحكومي سنشدد فيه على أن الأمر لا يتعلق بالتراجع عن مجانية التعليم، بل برسوم ستؤديها الأسر الميسورة، مع الإبقاء على الإعفاء بالنسبة للطبقات الفقيرة أو الهشة أو المتوسطة".

وأوضح رئيس الحكومة أنه ستم الإشارة بوضوح إلى هذا التدقيق في نص المشروع "لأن هدفنا هو تحقيق تكافؤ الفرص، علما أن تطبيقه سيستند إلى نص تنظيمي سيخضع لدراسات ولحوار، وسنتواصل مع المواطنين والمواطنات، ونبذل الرأي العام مضامين مشروع القانون الإطار، وفق خطة تواصلية، وذلك بمجرد المصادقة على النص النهائي في مجلس وزاري، وبعد إحالته على البرلمان قصد عرضه للنقاش والمصادقة عليه من طرف ممثلي الأمة".



إلى ذلك، اعتبر رئيس الحكومة أن مشروع القانون الإطار الخاص بالتربية والتكوين والبحث العلمي في المجلس الحكومي، المنعقد اليوم الخميس، "يعد من المشاريع التي طال انتظارها"، مبدًا ارتياحه لكونها أول مرة سيتوفر فيها بلدنا على قانون إطار في هذا

المجال، وهو مشروع، يقول رئيس الحكومة، "يتضمن عددا من الأمور المهمة والأساسية، كما أنه نتج عن حوار واسع داخل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي قام بجهد كبير ومشكور، بين مختلف القوى الوطنية من أحزاب سياسية وخبراء ونقابات ومجتمع مدني، كلهم شاركوا في إعداد الرؤية التي سبق تقديمها على أنظار جلالة الملك، الذي أمر بتحويل الرؤية إلى قانون ملزم".

وأشار رئيس الحكومة إلى أن مشروع قانون الإطار الحالي يتضمن ما جاء في الرؤية التي سبق أن حازت على توافق من قبل الحكومة من خلال ممثليها في المجلس الأعلى.